الفصل العاشر
الحد من البطالة لدى الشباب من منظور السياسات الاجتماعية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل العاشر

الحد من البطالة لدى الشباب من منظور السياسات الاجتماعية

إن الهدف الرئيس من هذا الفصل هو شرح وتفسير لماذا توجد حاجة ضرورية لإعطاء اهتمام أكبر للشباب في استراتيجيات الحد من البطالة في الأردن. لذلك، نناقش في إطار مفاهيمي مكون من ستة نقاط مبررات و أهمية التركيز على الشباب ضمن الفئة العمرية(١٥- ٢٤) كجزء أساس من أية إستراتيجية للحد من البطالة.

إن المنظور الذي تنطلق منه هذه الورقة هو منظور السياسات الاجتماعية المتكاملة بالمقارنة مع المنظور الأكاديمي الذي يركز على جوانب محددة من هذه المشكلة.إن هذا المنظور يدرك صعوبة وتعقيد عملية صنع القرار الذي يتطلب اتخاذ قرارات حسب الأولويات الوطنية وتوفر المصادر والإمكانات التي تتطلب احيانا مقايضات في المواضيع والقضايا التي يتم إدراجها على الأولويات.

وحتى نتمكن من الإحاطة بالموضوع سوف نستعرض بداية وبشكل موجز مفهوم وأبعاد السياسة الاجتماعية، ثم نستعرض واقع الشباب في البطالة في الأردن وبعد ذلك نبرز المرتكزات أو المبررات اللازمة للتركيز على مكافحة البطالة لدى الشباب بشكل خاص.

أولا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. شرح وتفسير الحاجة الضرورية لإعطاء اهتمام أكبر للشباب في استراتيجيات الحد من البطالة في الأردن.

openkanal.com

٢. وضع إطار مفاهيمي حول أهمية التركيز على الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥- ٢٤) كجزء أساس من هذه الإستراتيجية.

٣. تحليل لواقع البطالة لدى الشباب.

٤. البحث عن الأسباب الموجبة للأستثمار لدى الشباب.

٥. الخروج بتوصيات.

ثانيا: منهجية الدراسة:

١. استعراض وبشكل موجز مفهوم وأبعاد السياسة الاجتماعية.

٢. استعراض واقع الشباب في سوق العمل الأردني بالإضافة إلى بحث البطالة لدى الفئة الشبابية من خلال أحدث البيانات المتوفرة والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

ثالثا- منظور السياسات الاجتماعية

لقد كان نطاق السياسة الاجتماعية خلال فترة الثمانينات والتسعينات قائما على تأمين الخدمات الاجتماعية والمنفعة الاجتماعية غير كاف من اجل تحقيق تنمية سياسية واقتصادية متوازنة، إذ كانت السياسة الاجتماعية تتركز على تخفيف العواقب غير المقصودة للتغيير الاقتصادي، في حين كان توجه سياسة التنمية يركز على "النمو الاقتصادي أولا".,ولهذا فقد اعتبرت السياسة الاجتماعية ذات أهمية ثانوية، حيث كان التمويل ضئيلا والعمل مركزا على التعامل مع النتائج السلبية أو غير المرجوة من التغير الاقتصادي. وقد سادت هذه المقاربة لحوالي عقدين وأدت إلى زيادة التوتر والاستياء الاجتماعي(شتيوي، ٢٠٠٣).

لم يكن هذا التصور المعتدل للتنمية الاجتماعية شائعاً في أوائل القرن العشرين. بل بالعكس، عرفت الاقتصادات ذات المردود المرتفع المستثمرة بقوة

obeikandl.com

في التنمية الاجتماعية وفي الشعوب في أوروبا واليابان وأميركا الشمالية ونيوزيلندا ازدهاراً غير مسبوق في التاريخ. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية والاستعمار، وجد عدد من الدول النامية في الستينات والسبعينات الحاجة إلى تطبيق السياسات الاجتماعية كأداة لبناء الدولة في سبيل خلق مجتمعات متماسكة حال السياسات الاجتماعية المعتمدة في شرق آسيا، أو بناء أنظمة ضمان اجتماعي شاملة، كما هو الحال في بعض بلدان أميركا الجنوبية. وقد رأت هذه الحكومات بشكل واضح بأن الاستثمارات الاجتماعية ضرورية، ليس فقط من اجل تطوير البلد وتنميته، بل أيضا من اجل تحقيق تماسك اجتماعي واستقرار سياسي(Ortiz, 2006).

وقد ضعف عدد من هذه المبادرات السابقة لفترة الثمانينات جراء خسارة سياسات إعادة توزيع الثروات شعبيتها في وجه إصلاحات السوق الموجهة والانتقادات الموجهة ضد تدخل الدولة. وقد قلصت برامج التعديل الهيكلي البنيوية التي أطلقت بعد أزمة الدين في العام ١٩٨٢ بشكل كبير النفقات الاجتماعية إلى درجة أن اليونيسيف اضطر إلى المطالبة بـ "تعديل ذات وجه أنساني"(Ortiz,2006). وعندها تركت السياسات الاجتماعية عند الحد الأدنى، إلى أن اعيد النظر فيها في التسعينات بانتباه مجدد أو منمق على الأقل للسياسات الاجتماعية للحد من الفقر و البطالة. حتى في ذلك الوقت، كانت السياسات الاجتماعية مهمشة، وكانت فكرة السلامة الاجتماعية تعود إلى الظهور في الأزمات أو "تعديل بوجه أنساني" أو عدة برامج استثمار اجتماعي ممولة من متبرعين كانت لتكون مبادرات حسنة النية متطورة من قبل محترفين ملتزمين في محاولات لمساعدة الشعوب، لكنها لم تكن تشكل حلولاً مناسبة دائمة. أن هذه التدخلات لم تخاطب الأسباب البنيوية

للتوتر الاجتماعي ولم تبنى مؤسسات من اجل ضمان تنمية عادلة مستدامة ومناسبة، وظائف لائقة وتماسك اجتماعي.

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين نشأ تفاهم على أن السياسة الاجتماعية هي جزء من الوظيفة الأولية للدولة الحديثة، عوضاً من مجموعة من شبكات السلامة والخدمات الاجتماعية التي تستجيب لفشل السوق، تستطيع السياسات الاجتماعية أن تعيد تشكيل الدول بقوة ورعاية التوظيف والنمو والقضاء على التهميش والنزاع، إذا صممت وطبقت بشكل جيد. وهي تشكل جزءاً أساسيا في استراتجيات التنمية الوطنية وتهدف إلى تحقيق النمو ونتائج اجتماعية عادلة.

كما أن السياسة الاجتماعية ضرورية في ظل العولمة. إن اللامساواة الحادة عالمياً في توزيع الدخل والموجودات تقلل بشدة من فعالية النمو الشامل للحد من الفقر. إن الحاجة الملحة للحد من الفقر والتهميش والنزاع وضعت السياسة الاجتماعية في مقدمة جدول الأعمال الإنمائي.

التبرير: إن السياسات الاجتماعية ضرورية لان منافع النمو الاقتصادي لا تصل للجميع بشكل أوتوماتيكي. إن النقص في السياسات الاجتماعية المناسبة يحد من النمو المتوسط والطويل الأمد. لا تبرر السياسات الاجتماعية من وجهة نظر إنسانية فقط، بل تشكل حاجة اقتصادية وسياسية من اجل استمرار دعم المواطنين لدولهم. وتحديداً، إن المبررات والمرتكزات لترويج سياسات إنمائية عادلة هي:

- إن الاستثمار في الإنسان يزيد من إنتاجية القوة العاملة مما يساعد على الاستثمار والتنمية.
- إن زيادة مداخيل الفقراء يشجع الطلب المحلي وبالمقابل ترتفع معدلات

openkandil.com

الاستهلاك بين الفئات ذات الدخل المحدود وتساهم في توسيع السوق المحلي.

- إن المجتمعات اللامتساوية مرتبطة بنسبة نمو اقتصادي منخفض.
- إن سوء التغذية والفقر يؤذيان صحة الأطفال ويخفضان نسبة الذكاء ويقلل من الإنتاجية والفرص في المستقبل لدى البلوغ. وهذه ضريبة مرتفعة يدفعها البلد.
- إن تطور المرأة يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ليست المجتمعات اللامتساوية غير عادلة فقط لكنها أيضا لا تستطيع أن تضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل، مما يجعل اللامساواة الاجتماعية حاجزاً في وجه النمو الاقتصادي.
- تؤدي التوترات الاجتماعية الحادة إلى عدم استقرار الحكومات مما قد يولد العنف مما يضعف الدولة والمجتمع .
- إن اللامساواة تتعارض مع مواثيق الأمم المتحدة وإعلان الألفية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحق لكل إنسان بموجبها الحصول على حد أدنى من المستوى المعيشي (الطعام، اللباس، المسكن، التعليم، العناية الطبية، الضمان الاجتماعي، الخ).

لهذه الأسباب وأكثر، فان السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى التشجيع في الوقت نفسه، وتدعم بعضها بعضا، في وقت مبكر من مرحلة التنمية، وكجزء من إستراتيجية التنمية الوطنية للبلد والعقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين.

في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، ناقش قادة العالم كيف أدت المقاربات المختلفة للسياسات الاجتماعية إلى نتائج معاكسة، وألقت الضوء على الحاجة إلى سياسات اجتماعية شاملة من اجل تأمين "مجتمع

openkandil.com

للجميع" تكون فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية معززة بشكل متبادل. وقد دمجت مخاوفهم وتوصياتهم في إعلان الألفية الذي أعاد التشديد على الالتزام الدولي بالقيم الأساسية للحرية والمساواة والتضامن والسلام والذي اعتمد في العام ٢٠٠٠ بـ ١٨٩ صوتاً من أصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وشكل أساسا لأهداف التنمية للألفية، وهو يشكل مجموعة من الأهداف القابلة للقياس والملزمة بالوقت لقياس التقدم في تحقيق المصالح العامة الضرورية لتعزيز مصلحة المجتمع وتماسكه. وقد تم تأكيد هذا الأمر في المؤتمر العالمي ٢٠٠٥ عندما طالبت الدول باستراتجيات أكثر طموحاً وذلك بدعم دولي متزايد.

إن الالتزام السياسي ضروري من اجل تحقيق أهداف تنمية الألفية وخصوصاً في أوقات يكون فيها للحكومات "فسحة سياسية" وطنية مصغرة (تقليص للسياسة المحلية للحصول على القدرة في اقتصاد مفتوح) واستقلالية اقل للتدخل في القطاع العام وقدرة ضريبة مصغرة.

- من اجل آن تكون مستدامة، تتطلب السياسات الاجتماعية خلق تحالفات سياسية داعمة وتحتاج إلى أن تصمم مع وضع العين على خلق تحالفات مماثلة، في حين تقاوم وضع النخبة يدها على السياسة أو على المصالح المستثمرة.
- في زمن حيث تحد الأسواق العالمية من الخيارات السياسية للإدارات العامة، قامت بعض الحكومات (كما في أميركا الجنوبية) بالرد، محاولةً زيادة قدرتها على التدخل في الأسواق وإعادة التركيب العلاقات التي تربط الدولة بالسوق(Ortiz,2006).

تتطلب السياسات الاجتماعية الناجحة الالتزام السياسي الجدي من قبل

obeikandl.com

الحكومة ويجب اختيار السياسة المناسبة لأنه "لا يوجد سياسة واحدة مناسبة للجميع"، وفي النهاية تعتمد الخيارات على سياق الدولة والحاجات المحلية والاتفاقيات/التحالفات السياسية الداخلية والمجال الضريبي والواقع الحكومي. وقد تتضمن دوافع الدول غير المعلنة للسياسة الاجتماعية بناء الدولة وتعزيز التنمية المحلية والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

رابعا: المشاركة الاقتصادية للشباب.

١,٤ معدلات المشاركة الاقتصادية للشباب

بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن في حدود ٢٨٪ لسنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، وهذه المعدلات منخفضة لدى الإناث عنها لدى الذكور، إذ بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو٨,٩٪ للإناث مقابل ٤٤,٦٪ للذكور لتشهد تحسنا طفيفا في عام ٢٠٠٨ حيث أرتفعت إلى نحو ١٠,٧٪ للإناث و ٤٥,٩٪ للذكور في عام ٢٠٠٨. كما يلاحظ أن معدلات المشاركة الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ تكون منخفضة في الأعمار ١٥- ١٩ سنة إذ تصل إلى ١١,٨٪ (٢١,٤٪ للذكور مقابل ١,٠٪ للإناث) وترتفع في الأعمار ٢٠- ٢٤ سنة حيث تصل إلى نحو ٤٥,٩٪ (٦٦,٩٪ للذكور مقابل ٢١,٧٪ للإناث).

ويعد معدل المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن وفقا لتقرير الاتجاهات العالمية لاستخدام الشباب ٢٠١٠ الصادر عن منظمة العمل الدولية، منخفضاً بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي وصل إلى ٥١,٠٪ لسنة ٢٠٠٩ وفي مناطق مختلفة من العالم تصل الى٣٦,٤٪ في منطقة الشرق الأوسط و نحو ٣٨,٠٪ في منطقة شمال إفريقيا، ٥٠,٣٪ في الدول الصناعية، و ٥٩,٢٪ في شرق أسيا(Global Employment Trends ,2010).

هذا ويعد التعليم احد العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن، وذلك لوجود أعداد كبيرة من الطلبة في هذه الأعمار من الملتحقين بالتعليم وبالذات من مستوى التعليم الثانوي وكليات المجتمع والجامعة. وكما يشير الجدول رقم (١) فان معدلات المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، و ٢٠٠٨ لم يطرأ عليه أية تغييرات ملحوظة.

obeikandl.com

جدول رقم (١): معدلات المشاركة الاقتصادية للشباب في الأردن لسنتي ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ (٪)

فئات الأعمار	معدلات المشاركة الاقتصادية سنة ٢٠٠٠			معدلات المشاركة الاقتصادية سنة ٢٠٠٥			معدلات المشاركة الاقتصادية سنة ٢٠٠٨		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
١٥- ١٩	٢٢,٩	١,٥	١٢,٤	٢٢,٨	١,١	١٢,٥	٢١,٤	١,٠	١١,٨
٢٠- ٢٤	٧٢,٤	١٦,٦	٤٥,٨	٦٩,١	١٨,٣	٤٦,٠	٦٦,٩	٢١,٧	٤٥,٩
المجموع	٤٥,٨	٨,٣	٢٧,٨	٤٤,٦	٨,٩	٢٧,٨	٤٥,٩	١٠,٧	٢٧,٩

obeikandl.com

المصدر:١- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ ص ٥٠.

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٥. آذار ٢٠٠٦ ص ٤٦.

٣- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨ و بيانات غير منشورة من الدائرة.

٢,٤. المشتغلون الشباب حسب النشاط الاقتصادي

يتوزع الشباب العاملون في الأردن على مختلف النشاطات الاقتصادية، وكما هو موضح في الجدول رقم(٢)، فنحو (٦٠,٥٪) من المشتغلين من الشباب لسنة ٢٠٠٨ عملوا في قطاع الإدارة العامة والدفاع (٣٠,٧٪)، ثم في تجارة الجملة والتجزئة(١٧,٩٪)، يلي ذلك العاملين في الصناعات التحويلية(١١,٩٪). ويختلف توزيع الشباب المشتغلين بين الذكور والإناث، فنحو ٦٦٪ من الذكور عملوا في ثلاثة نشاطات اقتصادية رئيسة وهي تجارة الجملة والتجزئة(١٩,٥٪)، والإدارة العامة والدفاع(٣٤,٤٪)، والصناعات التحويلية(١٢,١٪). أما الإناث فنحو ٦١,٣٪ منهن يعملن في التعليم(٢٧,١٪) والصناعات التحويلية(١٠,٥٪) والصحة والعمل الاجتماعي(١٦,٥٪) وعل نحو أقل في تجارة الجملة والتجزئة(٧,٢٪).

أما في قطاع الزراعة فقد تراجعت نسبة الشباب المشتغلين فيه من ١٠,٦٪ سنة ١٩٩٦ إلى حوالي ٣,٤٪ سنة ٢٠٠٥و إلى نحو (٢,١٪) سنة ٢٠٠٨، في حين مازالت نسبة العاملين في المطاعم والفنادق متدنية، حيث بلغت نحو ٤,٠٪ سنة ٢٠٠٨ من إجمالي المشتغلين الشباب. ويلاحظ أيضا أن نسبة الشباب في

نشاط الإدارة العامة والدفاع قد انخفضت من ٢٥,٧٪ من الإجمالي سنة ١٩٩٦ إلى ٢١,٣٪ سنة ٢٠٠٥ ثم ارتفعت إلى(٣٠,٧٪) في عام ٢٠٠٨.

obeikandl.com

جدول رقم(٢):التوزيع النسبي للشباب الأردنيين المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس للسنوات، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ (٪)

النشاط الاقتصادي الرئيسي	٢٠٠٠			٢٠٠٥			٢٠٠٨		
	الذكور	الإناث	الذكور	الذكور	الذكور	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الزراعة	٥,٧	٥,٣	2.2	2.2	2.2	٣,٩	2.2	1.3	2.1
الصناعة التحويلية	١٧,٠	١٨,٢	12.1	12.1	12.1	١٧,٥	12.1	10.5	11.9
الإنشاءات	٩,١	٠,٦	7.6	7.6	7.6	٧,٧	7.6	1.3	6.8
تجارة الجملة والتجزئة	٢١,٥	١٠,١	19.5	19.5	19.5	٢٠,٩	19.5	7.2	17.9
الفنادق والمطاعم	٣,٩	٢,١	4.5	4.5	4.5	٤,١	4.5	0.5	4.0
النقل والتخزين والاتصالات	٧,٢	٢,٧	5.0	5.0	5.0	٦,٢	5.0	6.0	5.1
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	١,٩	٢٥,٨	34.4	34.4	34.4	١٩,٧	34.4	5.1	30.7
التعليم	٢٠,٩	١٤,٨	2.9	2.9	2.9	٥,٥	2.9	27.0	6.0
الصحة والعمل الاجتماعي	٢,٦	٥,١	1.8	1.8	1.8	٣,٢	1.8	16.5	3.7
النشاطات الخدمية والاجتماعية والشخصية	١,٧	٠,٦	4.5	4.5	4.5	٥,٧	4.5	6.7	4.8

obeikandl.com

الأخرى.									

obeikandl.com

المصدر:

١- دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٥. آذار ٢٠٠٦ ص ٥٥- ٥٧

٣- دائرة الإحصاءات العامة-

خامسا: البطالة بين الشباب في الأردن.

١,٥. معدلات البطالة بين الشباب

يشير التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة لسنة ٢٠٠٨ إلى أن معدل البطالة في الأردن قد بلغ ١٢,٧٪ لسنة ٢٠٠٨ (١٠,٣٪ للذكور مقابل ٢٥,٦٪ للإناث) مقابل ٢٧,٤٪ للفئة الشبابية(٢٥,٨٪ للذكور، ٣٢,٨٪ للإناث). وكما يوضح الجدول رقم (٣) فأن معدل البطالة يتركز في فئات الأعمار الصغيرة، فهو يصل إلى ٣٢,٨٪ في الأعمار ١٥- ١٩ سنة والى ٢٥,٨٪ في الأعمار ٢٠- ٢٤ سنة، أي أن البطالة تتركز في فئة أعمار الشباب.

كذلك يلاحظ أن معدلات البطالة بين الشباب في الأردن (الأعمار ١٥- ٢٤ سنة) تبلغ تقريبا ٢,١٦ المعدل العام للبطالة في العام ٢٠٠٨. ولا يقتصر هذا الأمر على الأردن لوحده حيث أن مثل هذه الظاهرة موجودة لدى معظم الدول التي تعاني من تفشي ظاهرة البطالة لدى هذه الفئة.وبمقارنة معدل بطالة الشباب في الأردن لسنة ٢٠٠٨ مع معدل بطالة الشباب في العالم ولذات السنة فقد بلغ المعدل العالمي لبطالة الشباب ١٢,١٪ بالمقارنة مع ٤,٣٪ المعدل العام العالمي للبطالة، علما بان بطالة الشباب في الدول الصناعية، قدرت بنحو ١٣,١٪، في حين بلغ المعدل في مجموعة دول الشرق الاوسط ٢١,٧٪ الذي يعد من أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم بعد مجموعة دول

شمال افريقيا(٢٣,٥٪). أما في مجموعات دول شرق أسيا، ودول الصحراء الأفريقية، وجنوب آسيا، فقد قدر معدل بطالة الشباب فيها بنحو ٨,٧٪، ١٢,٣٪، ٩,٩ ٪ على الترتيب.

وبالتالي، فان معدل البطالة لدى الشباب في الأردن يعتبر من أعلى المستويات بالمقارنة مع المعدلات العالمية ودول الشرق الأوسط.كذلك ،وكما يتضح من الجدول رقم ٣ ،فان معدلات البطالة لدى الاناث في هذه الفئة مرتفعة جدا، تصل إلى نحو (٤٨,٨٪)، و هي تعادل ضعف معدل البطالة لدى الإناث على مستوى المملكة(٢٤,٤٪).

الجدول رقم(٣): معدلات البطالة للشباب في الأردن للسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ (٪)

فئات الأعمار	سنة٢٠٠٠			سنة٢٠٠٥			سنة٢٠٠٨		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
١٥- ١٩	٣١,٠	٤٧,٣	٣١,٩	٢٣,٦	٤١,١	٣٨,٨	٣٢,٠	٥٢,٣	٣٢,٨
٢٠- ٢٤	٢٢,٠	٣٩,٨	٢٥,٠	٣٨,٧	٥٠,٧	٢٨,٧	١٩,٤	٤٨,٦	٢٥,٨
المجموع	٢٤,٤	٤٠,٦	٢٦,٧	٢٧,٧	٥٠,١	٣١,١	٢٢,٧	٤٨,٨	٢٧,٤

المصدر: ١- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ ص ٥٠.

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٥ آذار ٢٠٠٤ ص ٤٦.

٣- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة و البطالة ٢٠٠٨ شباط٢٠٠٩ ص٤٤.

٢,٥. خصائص البطالة لدى الشباب

١,٢,٥.الخصائص التعليمية:

كما هو موضح في الجدول رقم (٤)، فإن معدلات البطالة هي الأعلى لدى الفئة ذات المستوى التعليمي الأقل من الثانوي، حيث وصلت النسبة إلى ٥٣,٣٪ من الإجمالي لسنة ٢٠٠٨ وذلك بعد أن كانت نحو ٦٣,٧٪ سنة ٢٠٠٠، يلي ذلك مستوى التعليم الجامعي حيث ارتفعت النسبة من ١٣,١٪ سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٧٪ سنة ٢٠٠٨.أما البطالة بين الشباب من مستوى دبلوم جامعي متوسط فقد حافظت على معدلها تقريبا حيث استقرت تقريبا نحو ٩,٣٪.

كذلك يشير الجدول رقم (٤) إلى أن البطالة من منظور النوع الاجتماعي تتركز لدى الذكور في المستوى التعليمي ممن هم دون الثانوية العامة، حيث وصلت النسبة إلى ٧٢,٤٪ من إجمالي الباحثين عن عمل من الذكور لسنة ٢٠٠٨، بينما تتركز للاناث في المستوى الجامعي(٥٨,٤٪) ومن ثم ضمن مستوى الدبلوم المتوسط(٢٠,٧٪). و لا بد من التنويه ان معدلات البطالة لدى فئة الشباب من الاناث قد شهدت ارتفاعا منذ أواسط التسعينات وحتى عام ٢٠٠٥. أما بالنسبة الى توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي والمحافظات، وكما هو موضح في الجدول رقم ٥، فانه يلاحظ أن نسبة الجامعيين الباحثين عن عمل تتركز بشكل كبير في محافظة عمان و بنسبة (٣٣,٥٪) من أجمالي الباحثين فيها، ، في حين حظيت محافظة العقبة أدنى نسبة جامعيين باحثين عن عمل فيها (٤,٧٪)

الجدول رقم ٤: التوزيع النسبي للشباب الأردنيين المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس

openkandil.com

للسنوات٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨ (٪)

المستوى التعليمي	سنة٢٠٠٠			سنة٢٠٠٨		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أمي ويقرا ويكتب	١,٧	٠,٤	١,٣	٠,٧	٠,١	٠,٥
اقل من ثانوي	٧٥,٤	٢٠,٤	٦٣,٧	٧٢,٤	١٢,٧	٥٣,٣
ثانوي	١١,١	١٧,٢	١٢,٤	٩,٨	٨,٢	٩,٣
دبلـــوم جـــامعي متوسط	٤,١	٢٩,٢	٩,٥	٤,٠	٢٠,٧	٩,٣
بكالوريوس فأعلى	٥٧,٧	٣٢,٨	١٣,١	١٣,٢	٥٨,٤	٢٧,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: ١. دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ ص ٥٠.

٣. دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨. (بيانات غير منشورة).

الجدول رقم ٥ : التوزيع النسبي للمتعطلين الشباب حسب المحافظات و المستوى التعليمي لسنة ٢٠٠٨

obeikandl.com

المحافظة	المستوى التعليمي					
	أمي	أقل من ثانوي	ثانوي	دبلوم جامعي متوسط	بكالوريوس فأعلى	المجموع
عمان	٠,٥	٤٧,٠	١٠,٧	٨,٤	٣٣,٥	١٠٠
البلقاء	٠,٨	٥٠,٦	٨,١	١١,٣	٢٩,٣	١٠٠
الزرقاء	٠,٢	٥٧,٢	٦,٧	١٣,٠	٢٢,٩	١٠٠
مادبا	٠,٠	٤٦,١	٢٣,٨	٤,٨	٢٥,٣	١٠٠
اربد	٠,٤	٥٣,٧	٧,٥	١٠,٢	٢٨,١	١٠٠
المفرق	٠,٠	٥٤,٥	١٥,٦	٥,٦	٢٤,٢	١٠٠
جرش	٠,٠	٦١,٧	٦,٦	٣,٧	٢٨,٠	١٠٠
عجلون	٠,٠	٤٦,٦	١٢,٠	١٢,٨	٢٨,٧	١٠٠
الكرك	٠,٠	٦٠,١	٧,١	٥,٨	٢٧,٠	١٠٠
الطفيلة	٠,٧	٥٨,١	٨,٠	٦,٤	٢٦,٩	١٠٠
معان	١,٦	٦٥,٥	٥,٠	٩,٠	١٨,٨	١٠٠
العقبة	٢,٤	٧١,١	١٠,٣	١١,٥	٤,٧	١٠٠
المجموع	٠,٥	٥٣,٣	٩,٣	٩,٣	٢٧,٧	١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨. (بيانات غير منشورة).

٢,٢,٥ التوزيع الجغرافي للمتعطلين عن العمل:

كما هو موضح في الجدول رقم٦ ، يتركز معظم الشباب المتعطلين عن العمل في كل من محافظات عمان، والزرقاء، واربد، إذ تشكل نسبتهم نحو ٦٦٪ من إجمالي المتعطلين عن عمل لسنة ٢٠٠٨ وذلك كما الحال في توزيعهم في سنة٢٠٠٠ (٦٨,٠٪).الا أنه من الملفت ان التوزيع النسبي للبطالة لدى الاناث في محافظات الزرقاء، مادبا ، اربد ،المفرق، جرش، معان، والعقبة أقل منها لدى الذكور بالمقارنة مع محافظة العاصمة التي فيها معدلات البطالة

obeikandl.com

لدى الاناث أعلى منها لدى الذكور، وقد يعزى في ذلك الى أن العديد من هذه المحافظات ذات الطبيعة الريفية تفتح المجال للفتيات للعمل في الاعمال الزراعية وتربية الماشية أو في الاعمال الخاصة بالمنتجات الحيوانية.

الجدول رقم ٦: التوزيع النسبي للشباب الأردنيين المتعطلين حسب المحافظات والجنس لسنتي ٢٠٠٠، ٢٠٠٨ (٪)

المحافظة	سنة ٢٠٠٠			سنة ٢٠٠٨		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
عمان	٣٣,٦	٤٢,٩	٣٥,٦	٢٨,٥	٣٠,٦	٢٩,٢
البلقاء	٦,٨	٨,٢	٧,١	٦,٧	٧,٥	٧,٠
الزرقاء	١٧,٤	٩,٠	١٥,٦	١٣,٩	١٢,٢	١٣,٣
مادبا	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٣,١	٢,٣	٢,٨
اربد	١٧,٤	١٤,٩	١٦,٨	٢٤,٠	٢٢,٢	٢٣,٤
المفرق	٥,٨	٣,٨	٥,٤	٤,٤	٣,٢	٤,٠
جرش	٢,٤	٣,٤	٢,٦	٣,٥	٣,٠	٣,٣
عجلون	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,٢	٣,٢	٢,٥
الكرك	٥,٣	٧,٢	٥,٧	٤,٨	٧,٣	٥,٦
الطفيلة	٢,١	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٢
معان	٢,٨	٢,٢	٢,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٤
العقبة	١,٧	١,٦	١,٧	٣,٥	٢,٦	٣,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:١- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ (بيانات غير منشورة).

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨. ٢٠٠٤ (بيانات غير منشورة).

٣,٢,٥ مدة البحث عن عمل

كما موضح في الجدول رقم ٧ فأن ما نسبته ٥٤٪ من إجمالي الشباب الباحثين عن عمل تقريبا تنتظر فرصة العمل إما في أقل من شهر واحد(٢٦,٧٪) أو مدة تتراوح ٧و١٢ شهرا(٢٦,٩٪)، في حين أن نسبة ١٢,٨٪ من الشباب و الشابات تنتظر فرصة عمل تتراوح ما بين سنة إلى سنتين، كما أن الشباب الذين يعانون من بطالة مزمنة مدة التعطل فيها تتجاوز السنتين تصل نسبتهم الى ٢,٦٪ من إجمالي الشباب المتعطلين لسنة ٢٠٠٨.وكما يلاحظ من الجدول فقد تراجعت نسبة البطالة المزمنة خلال الفترة٢٠٠٠- ٢٠٠٨ من ٦٪ في عام ٢٠٠٠الى ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٨.أما اعلى نسبة فهي للشباب الذين تتراوح مدة تعطلهم مابين شهرين و ستة أشهر حيث تقدر بنحو ٣٩٪. ومن منظور النوع الاجتماعي فأنه بشكل عام لا توجد فروق جوهرية في مدة التعطل بين كل من الذكور والإناث .

الجدول رقم ٧: الشباب المتعطلون حسب الجنس ومدة التعطل بالأشهر لسنتي ٢٠٠٠، ٢٠٠ (٪)

مدة التعطل	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠٨

obeikandl.com

بالأشهر	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
أقل من شهر	٢٢,٤	١٨,٣	٢١,٦	٢٨,٧	٢٢,٤	٢٦,٧
٢- ٣	١٨,٦	١٩,٣	١٨,٨	١٤,٩	١٤,٣	١٤,٧
٤- ٦	١٥,٤	١٣,٢	١٤,٩	١٥,٧	١٧,٧	١٦,٣
٧- ١٢	٢٤,٩	٢٦,٨	٢٥,٣	٢٧,٤	٢٥,٩	٢٦,٩
١٣- ٢٤	١٢,٨	١٥,٥	١٣,٤	١١,١	١٦,٤	١٢,٨
+٢٥	٥,٩	٦,٩	٦,٠	٢,٣	٣,٣	٢,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

١- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ (بيانات غير منشورة)

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨. (بيانات غير منشورة).

٤,٢,٥. أساليب البحث عن عمل:

كما هو مبين في الجدول رقم (٨) تلجأ غالبية الشباب في الأردن إلى العديد من أساليب البحث عن عمل، فمنهم من يلجأ إلى زيارة المؤسسات وأماكن العمل (٧٤,٧٪)وهي للذكور اعلى منها للاناث(٧٩,٠٪ للذكور مقابل ٦٥,٤٪ للاناث)وهي تعكس حرية الحركة التي يتمتع بها الذكور للبحث عن عمل مقارنة بالاناث. في حين تأتي وسيلةمساعدة الأهل و الاصدقاء في المرتبة الثانية(٤٨,٥٪)، و هي للذكور (٥٣,٣٪) أعلى منها لدى الإناث(٣٨,٤٪)، وفي المرتبة الثالثة تأتي متابعة الإعلانات في الصحف والتلفزيون بنسبة (٣٨,٦٪) من إجمالي الباحثين عن عمل. أما الباحثين عن عمل من خلال تقديم طلبات إلى ديوان الخدمة المدنية فقد ارتفعت بشكل كبير حيث كانت في العام ٢٠٠٠

obeikandi.com

نحو(٣,٦٪) ارتفعت لتصل إلى نحو(٢١,٣٪) في العام ٢٠٠٨ ،و قد جاءت هذه الوسيلة في المرتبة الثانية بالنسبة للإناث وذلك في ضوء رغبة لدى الإناث للبحث عن عمل في القطاع الحكومي.

الجدول رقم ٨

التوزيع النسبي للشباب المتعطلين عن العمل حسب الجنس وأساليب البحث عن عمل لسنتي ٢٠٠٠، ٢٠٠٣ (٪)

أساليب البحث	سنة ٢٠٠٠			سنة ٢٠٠٨		
عن عمل	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
قراءة، مشاهدة، إجابة الإعلانات في الصحف والتلفزيون	١٠,٦	٢٠,٨	١٢,٩	٣٦,٧	٤٢,٦	٣٨,٦
زيارة المؤسسات وأماكن العمل	٥٩,٦	٤٤,٣	٥٦,١	٧٩,٠	٦٥,٤	٧٤,٧
مساعدة الأهل والأصدقاء	٢١,٤	١٧,٦	٢٠,٦	٥٣,٣	٣٨,٤	٤٨,٥
تقديم طلب إلى مكاتب وزارة العمل	٥,٢	٦,٧	٥,٦	١٨,٢	٢٥,٧	٢٠,٦
تقديم طلب إلى ديوان الخدمة المدنية	١,٨	٩,٤	٣,٦	٩,٣	٤٧,٠	٢١,٣
أخرى	١,٤	١,٢	١,٢	٥,٥	٣,٤	٤,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

١- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٠، آذار ٢٠٠١ (بيانات غير منشورة)

٢- دائرة الإحصاءات العامة- التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة ٢٠٠٨. ٢٠٠٤ (بيانات غير منشورة).

يتضح مما سبق أن البطالة تتركز أكثر وبشكل متزايد بين الفئات الشابة ذات التعليم المتوسط والجامعي، وبين الاناث خاصة المتعلمات منهن.ويعزى ذلك الى أن انظمة التعليم والطلب عليه تركز في الغالب على

الوظائف المكتبية سواء أكان ذلك من خلال التوظيف في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، وأنها تهمل التركيز على بناء المهارات لدى خريجيها من الذكور والاناث على حد سواء، الا أن انعكاس هذا النمط التعليمي والطلب عليه هو اشد وطأة على الاناث.

٣,٥. أسباب البطالة لدى الشباب

يمكن حصر أسباب البطالة في الشباب إلى ما يلي:

١. برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية أدت إلى تقليل التشغيل في القطاعات الحكومية وبالتالي إلى زيادة البطالة.

٢.انخفاض التشغيل في القطاعات الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي.

٣. ضعف الموائمة بين نواتج التعليم في مراحله المختلفة وبين متطلبات سوق العمل، وذلك لأسباب عديدة منها(بدرانه، ٢٠٠٥):

- لا تقوم المناهج الدراسية في التعليم التقليدي عموما بتزويد الخريجين بالتفكير التحليلي والنقدي والقدرات الإبداعية وحل المشكلات التي تعد من متطلبات سوق العمل حاليا.
- ضعف الروابط المباشرة بين سوق العمل والنظام التعليمي مثل فترات التدريب والعمل الصيفي وانتقاء الموظفين من الحرم الجامعي مثلا أو مشاركة القطاع الخاص في تطوير المناهج التعليمية.
- لا يتوافر لطلبة المدارس الثانوية وكليات المجتمع والجامعات سوى القليل من إمكانيات الحصول على الخدمات الاستشارية الجيدة في مجال اختيار المهنة.
- لا يستطيع طلبة الكليات الجامعية المتوسطة والجامعات متابعة دراستهم في التخصصات التي لديهم فيها استعداد طبيعي، ولكنهم بدلا من

obeikandi.com

ذلك يلتحقون بتخصصات تحددها لهم العلامات التي حصلوا عليها في الثانوية العامة.

- الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني للتعليم المهني وآفاقه المحدودة.

٤. منافسة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية من حيث قبولها اجورا متدنية وعمل غالبيتها بالمياومة وعدم تحميل أصحاب العمل أعباء التأمينات الصحية والاجتماعية المترتبة عليهم.

٥. ازدياد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأردنية، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الوقت الحالي في أعداد الأفراد المتوقع دخولهم إلى سوق العمل والذي يقدر بنحو ٥٥ ألفا سنويا، مقابل ضعف فرص العمل لتشغيل هذه الأعداد.

سادسا: الأسباب الموجبة للاستثمار في الشباب

العديد من خطط وبرامج مكافحة البطالة لا تعطي الاهتمام الكافي بفئة الشباب بالرغم من الإشارة هنا وهناك لهذه الفئات أو تخصيص بعض البرامج المحدودة لهم.إن العديد من برامج مكافحة البطالة تم إعدادها من قبل الحكومة كشرط من شروط إعادة جدولة الديون أو للتخفيف من الآثار السلبية لتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي. كذلك، فإن دراسات الخاصة بالبطالة التي تم إجراؤها في السنوات الماضية لا تحتوي إلا على إشارات هنا وهناك لفئة الشباب كفئة تعاني من البطالة.لا بل على العكس، وبما أن نسبة كبيرة من المتعطلين عن العمل هي من فئات الشباب، فان التركيز على هذه الفئة يضيع وتنتهي بالنتيجة إلى إهمالها من استراتجيات أو برامج مكافحة البطالة.

بالإضافة إلى ذلك، فانه في الغالب لا يتم التعامل مع المشكلات التي يعاني منها الشباب كقضايا متقاطعة ومتداخلة مع بعضها البعض.أن غياب

صوت الشباب في برامج وسياسات مكافحة البطالة، قد يكون أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى عدم معالجة مشاكل الشباب بشكل كلي بدلا من التعامل مع مشاكلهم بالقطعة.

و فيما يلي اهم الأسباب الموجبة للأستثمار في الشباب:

١. الشباب بحاجة للحصول على نصيبهم العادل

إن التبرير الأساسي لضرورة استثمار الحكومة في طرق وأساليب تحسين الظروف والشروط الاقتصادية والرعائية لفئة الشباب هو البعد الديموغرافي. إن فئة الشباب(١٥- ٢٤) تصل إلى ٢١,٦٪ من السكان.وهذا يعني أن الشباب يساهمون بنسبة أعلى من البطالة. إن الحصة النسبية لهذه الفئة العمرية من مجمل السكان، قد ازدادت في العقود الماضية ،وهذا يعني أن عدد الذين يتنافسون على المهن والوظائف الجديدة هو كبير جدا. وبالمقابل، فان الفشل في الاستجابة لحاجات العمل والتعليم والصحة لفئة كبيرة من السكان سوف يساهم بدوره إلى ترسيخ الفقر والبطالة لأجيال قادمة.وبالرغم من عدم وجود البيانات الكافية حول الانفاق على برامج الحد من البطالة الموجهة الى الشباب،الا أن عدد البرامج الموجهة بشكل خاص لمكافحة البطالة متدن،وهذا يقودنا الى أن الاستثمار لهذه الفئة هو أيضا قليل.

٢.الأهداف الإنمائية الألفية والشباب

تتبع مشروعية الأهداف الإنمائية الألفية من كونها تحظى بإجماع واسع من المجموعة الدولية، ومن الجدير ذكره أن الأهداف الإنمائية للألفية ترتكز بشكل مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة

obeikandl.com

في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.وهذا يعني أنه يجب أن ننظر للأهداف التي تم تحديدها والتعبير عنها في الأهداف الإنمائية من قبل الفئات المستهدفة أو المعنية كحقوق يمكن المطالبة بها.وهذا يعني أن الحكومة والأطراف الرئيسية الأخرى ملزمين للعمل لتحقيق هذه الأهداف ويجب أن لا ينظر لها كعمل خيري.

إن منظور حقوق الإنسان لمعالجة احتياجات الشباب ينطوي على عدة آثار ايجابية محتملة.الأول هو تركيز أكبر على الأسباب الجذرية للبطالة من خلال التركيز على أهمية الحقوق الخاصة والصعوبات التي تحول دون تحقيقها.أما الثاني، فانه يتيح المجال ويسهل من تحديد معايير لقياس التقدم في النتائج.والثالث،يتطلب من الحكومة والأطراف الأخرى المعنية أن تعطي اهتماما أكبر للعملية نفسها ،مما يتطلب من الحكومة أن تشارك المواطنين وخاصة المتعطلين عن العمل منهم بالقدر المستطاع في تطوير وتطبيق السياسات الاجتماعية من أجل التأثير الايجابي على حقوقهم.

وأخيرا، فان استخدام متطور لحقوق الإنسان ينطوي على التزام من الحكومة والأطراف الأخرى المعنية بتحقيق هذه الالتزامات.لقد تبنى الأردن الأهداف الإنمائية الألفية والتي يمكن أن تكون مرجعا مهما لعملية صنع السياسات الاجتماعية في الأردن. لذا، فإنه من الضروري ادماج فئة الشباب ذكورا واناثا في هذا المجال.

٣. الاستثمار بالشباب ايجابي للاقتصاد الكلي

ويتضح ذلك من خلال الارتباط بين التحسين في الصحة والتعليم وخاصة للإناث ونمو اقتصادي أفضل. ان الدراسات عبر القطرية حول هذه العلاقة تشير إلى ارتباط قوي ووثيق بين عدم المساواة بين الجنسين وانخفاض

في النمو الاقتصادي (Curtain، ص ٣٢). ويشير نفس المصدر إلى أن دول الشرق الأوسط كان يمكن أن تخبر استثمارات أسرع بقيمة تقارب ١٪ منذ الستينات وحتى الآن لو أنه تم البدء وعمل المزيد للاستثمار في المساواة بين الجنسين.كذلك، فهناك ربط باتجاهين بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.فمن جانب، فان الاستثمار في التنمية البشرية يعزز النمو الاقتصادي، وهذا بالمقابل يسهل إمكانية الحكومة والمواطنين في الاستثمار في تنميتهم البشرية. ولكن العكس صحيح أيضا حيث أن تنمية بشرية متدنية من المحتمل إن تسهم في الركود والانحطاط الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى فقر في التنمية البشرية نفسها.

٤. البطالة تجعل الشباب أكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية

إن الشباب المتعطلين عن العمل هم أكثر عرضة إلى مجموعة من المؤثرات والنتائج السلبية خلال مرحلتهم الانتقالية إلى مرحلة النضوج.بالطبع، فان كل الفئات تتعرض إلى عملية انتقالية من مرحلة إلى أخرى، لكن العديد من الشباب في مراحلهم الانتقالية يواجهون عددا كبيرا من التغيرات في الوقت نفسه، وبالتالي يؤدي إلى مضاعفة الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن يواجهوها.إن المرحلة الانتقالية تتطلب المجابهة والتغلب على عدد من الأشياء.

٥. تعظيم الهبة الديموغرافية

ونعني هنا تعظيم استثمارات القطاع العام لفئة الشباب. ولا يتحقق هذا دون أن يكون لدى صناع القرار الوعي الكامل بأهمية العلاقة بين الاقتصاد والتنمية البشرية والأخذ بالاعتبار آثار تغير التركيب العمري من

خلال تعظيم المنافع الناتج من نمو أعمار الكبار في سن العمل نسبة إلى السكان المعالين.ويتحقق تعظيم المنافع بخفض مستوى الإعالة الذي يعتمد على مستويات الاستثمار بخلق فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات الصحية العامة وزيادة المساواة في النوع الاجتماعي ومخرجات التعليم.

إن تحقيق الهبة الديموغرافية لا يكون فقط من خلال سياسات جيدة في القطاعات العامة كالسياسات الشاملة المتعلقة بالقطاع الاجتماعي والشباب، بل بإعداد سياسات جيدة في مجالي الصحة والتربية والتعليم،وبإعداد أنظمة مالية جيدة وتطوير أسواق مناسبة قادرة على استيعاب الشباب. وعلى العكس من ذلك فان ضياع الاستثمار من قبل القطاعين العام والخاص يعني مستويات عالية من البطالة وأعباء مالية ناتجة عن تغطية النفقات الصحية والتعليمية وتوفير الخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات هذه الفئة كلما تقدم بها العمر.

٦. تضخم أعداد الشباب وزيادة احتمالية احتدام الصراع الاجتماعي

المرتكز الأخير لضرورة استثمار المصادر بالشباب، يرتبط بالفوائد أو المكاسب التي يمكن أن تعود على الأمن الوطني/الاجتماعي، وتخفيف حدة التعرض للعنف والصراع الاجتماعي. إن فئات الشباب هي من أكثر الفئات مسؤولية وتعرضا للعنف من أية فئة اجتماعية أخرى، فهي الفئة المسئولة عن أكثر حوادث العنف ،وفي ذات الوقت الضحية لهذا العنف.إن السلوك الإجرامي المرتبط بالشباب وخاصة بالذكور منهم كجرائم القتل والسرقة والاغتصاب وغيرها من الجنح والجرائم هي مصدر أساسي لعدم الأمان والاستقرار في المجتمع.

إن الشباب ضحايا العنف من المحتمل إن يعانوا آثارا سلبية قصيرة وطويلة الأمد والتي من ضمنها الاضطرابات النفسية والاكتئاب، والإدمان على الكحول والمخدرات، والإخلال بالأمن الاجتماعي، الذي يمكن أن يقودهم في المستقبل إلى ممارسة العنف أيضا. إن بعض الآثار الأخرى للعنف تكمن بالأبعاد المرتبطة كثيرا في الطموحات التعليمية التي تؤدي إلى دخول أقل مما يؤدي إلى تدني القدرات المستقبلية وتؤدي إلى ضعف الثقة بالآخرين.
إن المعلومات القليلة المتوفرة حول الجرائم تشير إلى أن نسبة الشباب من مرتكبي الجرائم والجنح هي الأعلى من الشرائح الأخرى.وان أيضا نسبة متزايدة من الضحايا هي من فئة الشباب.

ليس ذلك فقط، فان أغلب الجرائم الجنائية التي تم ضبطها يتم ارتكابها من قبل الشباب.كذلك فأن الشباب هم أكثر احتمالا لارتكاب الجرائم والسرقات، وإنهم من المرجح أن يكونوا ضحايا لهذا العنف والجرائم

سياسة البطالة الاجتماعية فى الوطن العربى

تشهد المجتمعات العربية معوقات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حاليا، لذا يهدف هذا البحث إلى تحديد حجم البطالة في الوطن العربي و تحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، و ذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية عن مؤشرات التشغيل و البطالة بالدول العربية. حيث تم التوصل لتحديد الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى تفاقم هذه الظاهرة، والتي اعتبر سوء التخطيط على المستوى القومي، عدم توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة، عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل، الوتيرة المتسارعة لنمو قوة العمل العربية و انخفاض

الطلب عليها عربيا و دوليا و كذا التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على وضع العمالة العربية .

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا. لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا و تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. و بما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف دراستنا. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع

البطالة في هذه الدراسة و المتعلقة بالوطن العربي، سيتم تحديدها من خلال النقاط التالية:

- تعريف البطالة، وأنواعها؛

- أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي؛

- تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي و الآثار المترتبة عليها؛

- جهود ومقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولا: تعريف البطالة و أنواعها

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

١- تعريف البطالة

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل(١)، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية .

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "(٢). بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي(٣):

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

٢ـ أنواع البطالة

obeikandi.com

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

٢ـ١ـ البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل(٤). وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم(٥).

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات...الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق(٦).
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة و متجددة باستمرار.

٢ـ٢ـ البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو

obeikandl.com

صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة(٧).

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها(٨). يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى(٩).

٢ـ٣ـ البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل(١٠).

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا. يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

٣ـ تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

٣ـ١ـ البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

٣ـ٢ـ البطالة المقنعة و البطالة السافرة

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما

obeikandl.com

البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية(١١).

٣ـ٣ـ البطالة الموسمية و بطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

٣ـ٤ـ البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة ،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من

obeikandl.com

معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

ثانيا : أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة من اشد المخاطر التي تهدد استقرار و تماسك المجتمعات العربية، و ليس بخاف أن أسبابها تختلف من مجتمع عربي لآخر، و حتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى. و يمكن في هذا الصدد أن نوعزها لأسباب اقتصادية، اجتماعية و أخرى سياسية. كل سبب من هاته الأسباب له أثره على المجتمع من حيث إسهامه في تفاقم مشكلة البطالة. بناء عليه على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربية في النقاط التالية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية
- نمو قوة العمل العربية سنويا
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا
- المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية.

١ـ إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة(١٢)، و أشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية و الدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها(١٣)، و يمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا

obeikandi.com

تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل قلاقل تفاقم أزمة البطالة بها.

إن ما نبرزه في هذا المقام هو بعض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الدول، حيث تبين هذه العقبات جانبا آخر من مساوئ الوضع الذي تواجهه الدول العربية نتيجة تأخرها في سلم التقدم الاقتصادي ، و التي يمكن تحديدها وفقا للنسق الموالي:

١ـ١ـ فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية

إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، و خاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات(١٤)، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار(١٥)، و في المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج و التي تقدرها بعض المصادر بأكثر من ٨٠٠ مليار دولار أمريكي(١٦)، و كذا وجود أزيد من ٦٠ مليون أمي عربي و ٩ مليون طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي(١٧)، و بالنظر لغالبية السكان في الدول العربية نجد أنها تقع ضمن شريحة الدخل المتدني و خاصة في الأرياف ، و أكثر من ١٠ ملايين لا يحصلون على طعام كاف(١٨).

هذا إضافة إلى غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي و عدم تطابق برامج التعليم في معظم الدول العربية مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما أن

التكوين التعليمي في معظم الدول العربية لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم.

١ـ٢ـ تبعات تنفيذ برامج الخصخصة

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود ١٧% سنة ١٩٨٦ إلى ٣٠ % خلال السداسي الأول لسنة ١٩٩٩ بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات(١٩).

كما نشير هنا أن الحكومات العربية تخلت عن دورها التخطيطي بعد أن أصبح دورها يتركز فقط على الإشراف أو التوجيه عن بعد، و بالتالي غابت الأدوات الفعالة لتنفيذ الخطط التنموية و على رأسها الحد من البطالة.

نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، و خاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. و قد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، و يضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات و القدرة التراكمية للبلدان العربية(٢٠).

١ـ٣ـ إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي

باءت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و

obeikandl.com

بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة و زادت من أعداد العاطلين عن العمل، و كذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع و الخدمات الأساسية. انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة في هذه الدول، و نذكر منها :

- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي؛
- تقليص معدل الإنفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية أدى إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات ؛
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة.

نشير في هذا الصدد أن الدول العربية خاصة النفطية منها قد عادت من جديد للاهتمام بقطاعات كانت قد تخلت عنها خلال فترة انهيار أسعار النفط لتعاود دعمها من جديد، و خير مثال تستدل به هو حالة الجزائر، حيث أنها عادت من خلال طرحها لمشروع الإنعاش الاقتصادي و الذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة .

ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة في البلدان العربية(٢١) بسبب أثر برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي تسارع تطبيقها. يؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ أن استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي أدى إلى استمرار تفاقم المشكلة .

١ـ٤ـ التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية

ذلك من خلال استنزاف معظم الموارد المالية العربية خلال فترة انتعاش أسعار النفط في الإنفاق على التسلح و تمويل الحروب التي اندلعت في المنطقة العربية، مما أدى بها إلى الوقوع في شراك المديونية و خدمتها جد المكلفة. و قد بلغت حدة هذا التأثير السلبي ذروته حينما حدث الغزو العراقي للكويت و اندلاع حرب الخليج الثانية، ناهيك عن الأولى، حيث عادت أعداد كبيرة جدا من العمالة المهاجرة إلى بلدانها. حيث خرج في هذه الآونة مليونين و ٥١٠ ألف عامل عربي بنسبة ٧٧,٧ % من جملة العمالة العائدة و في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ و الشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلدانهم(٢٢).

٢ـ انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا و دوليا

إن اخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا في سنوات ما قبل بداية الألفية الحالية في أوضاع العمالة العربية و التشغيل في البلدان العربية غير النفطية، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية، و ذلك أن الطلب بدا يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات و زاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات و كذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، و ذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة و الحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، و كذا شروع بلدان مجلس التعاون الخليجي و التي تعد من أكبر المناطق استيعابا للعمالة العربية في تطبيق سياسات توطين العمالة، و هو ما تسبب في فقدان عشرات الآلاف من العمال العرب لوظائفهم، و في

obeikandl.com

المقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية باتخاذ إجراءات صارمة بحق الداخلين إليها، إضافة لموجة العداء و الكراهية و الاستفزاز التي سادت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، و هو ما أثر سلبا على تحرك العمالة العربية في العالم و أدى إلى حدوث هجرة عكسية واسعة .

٣ـ نمو قوة العمل العربية

أصبحت اغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب و ذوي الشهادات العلمية و التقليل من آثارها السلبية، و ذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة و مستويات مهارتها و إنتاجيتها، الأداء الاقتصادي و التطورات الاجتماعية.

على الرغم من تحقيق البلدان العربية تقدما في بعض المؤشرات الاجتماعية كانخفاض معدل الوفيات، تحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة و في معدلات الأمية. لا تزال العديد من الدول تعاني من بعض هاته المشاكل و على رأسها نمو القوى العاملة بمعدل أكبر من معدلات نمو فرص العمل.

يقدر عدد السكان الإجمالي للدول العربية لسنة ٢٠٠٣ بحوالي ٣٠٢ مليون نسمة مع تباين كبير بين هذه الدول إذ يتراوح بين ٦٣٨ ألف نسمة في قطر و ٦٧ مليون في مصر (٢٣).

يقدر النمو السكاني في البلدان العربية للفترة١٩٩٥- ٢٠٠٣ بحوالي ٢,٤ % ، و يعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء(٢٤)، كما يعتبر معدل النمو السكاني في الدول الخليجية و ليبيا مرتفعا مقارنة بباقي الدول العربية

obeikandl.com

نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة إليها.

كما نشير إلى أن الفترة الممتدة بين ١٩٧٠- ٢٠٠١ قد تميزت بزيادة أعداد المهاجرين من الأرياف إلى المدن، حيث تراوحت بين ٢٥% - ٥٠ % من سكان الريف، و ذلك بالنسبة لمعظم البلدان العربية نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة و نقص الخدمات في النواطق الريفية مما أدى إلى اكتظاظ المدن و تزايد معدلا البطالة(٢٥).

إن أهم ما يميز التوزيع السكاني في الدول العربية هو ارتفاع نسبة الفئة الأقل من ١٥ سنة مما يطرح مشكلة مستقبلية عويصة في الأجل القريب بسبب طلبهم المتوقع للعمل، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٢٥ % في الكويت و ٤٦ % في اليمن، بينما تتراوح نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ – ٦٥ سنة بين حوالي ٥٠% في اليمن و ٧٤% في الكويت بسبب ارتفاع أعداد العمالة الوافدة إليها و التي تقع ضمن هذه الشريحة(٢٦).

قدر حجم القوى العاملة العربية حسب إحصائيات سنة ٢٠٠٣ بحوالي ١١٠ مليون مقابل ٣٠٠ مليون نسمة أي ما يعادل حوالي ٣٧% من إجمالي سكان الدول العربية. تعود هذه الظاهرة إلى مجموعة عوامل ديمغرافية و اجتماعية من أهمها التركيبة السكانية التي تتصف بالفتوة، حيث ترتفع نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر كما أسلفنا الذكر إلى ٥٠ %، إضافة إلى انخراط الشباب في مراحل التعليم المختلفة(٢٧).

أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة العربية بنسبة ٣,١% خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١ و الذي تجاوز معدل النمو السكاني البالغ ٢,٥% خلال نفس الفترة الزمنية(٢٨).

تتباين معدلات نمو القوى العاملة فيما بين الدول العربية، حيث يشير

obeikandl.com

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٣ لارتفاعها عن المتوسط العام للدول العربية، وذلك في تسع دول هي الأردن، سوريا، اليمن، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، لبنان و ليبيا، إذ تتراوح ما بين ٣,٢%و ٥,٥% .

من المتوقع أن يستمر نمو معدلات القوى العامة العاملة العربية لعدة عقود قادمة، مما يسمح بوصول أعداد كبيرة من العمالة لسوق العمل سنويا، ورغم ارتفاع هذه المعدلات فلا تزال نسبة مشارك المرأة منخفضة، حيث لا يتجاوز ٢٩% من القوى العاملة باستثناء بعض الدول لعربية التي تتميز بمشاركة أكبر للمرأة خاصة في المجال الزراعية(٢٩).

و ما يجب التنبيه إليه في هذا المقام هو ما تدور حوله مشكلة البطالة في الوطن العربي هو ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث بين قوة العمل و النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنويا، كما يمكن إيعاز هذا الاختلال أيضا التباين الموجود بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و معدل نمو قوة العمل بها.

٤ـ المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية

تبقى كثير من الدول العربية بمنأى عن تأثيرات و اتجاهات العولمة و الاندماج الفعلي في نظام التجارة العالمي و الأسواق العالمية باستثناء الدول العربية النفطية التي تعتمد في علاقاتها مع الأسواق العالمية عل تصدير النفط إليها و استيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية من هذه الأسواق. كما نعلم أنه خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات المتعددة الجنسيات، و لم يكن نصيب الأقطار العربية من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر(٣٠)، و على

عكس ذلك من المفارقات العجيبة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية و بصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت صوب الأسواق و المصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي و إعادة إنتاجه في غير الدول العربية، حيث يقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنها بلغت حوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩١، بعد أن كانت أضعافا قبل حرب الخليج(٣١).

لتأكيد تأثير المتغيرات الدولية على العمالة العربية، تجدر الإشارة إلى أن تطور التقسيم الدولي الجديد للعمل، دفع بالشركات المتعددة الجنسيات للاهتمام بالدول الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية و تركيز استثماراتها في هذه الدول التي تدر أقصى ما يمكن من الأرباح، فمن أصل ٥٠٠ شركة دولية كبرى تركز ثلث عددها على الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية و التقنية(٣٢)، و غالبا ما تحتفظ هذه الشركات بمراكز البحوث و التطوير في مقراتها الرئيسية، و ما يمكن قوله في هذا المجال و نتيجة لاتجاهات الشركات الدولية و خياراتها لمناطق الاستثمار في العالم التي تحقق مصالحها، فان المنطقة العربية مازالت خارج اهتمام هذه الشركات باستثناء الشركات الدولية العاملة في مجالات النفط و مشتقاته و التي تستخدم تقنية عالية و أيدي عاملة عالية التأهيل، و قد تكون غير عربية في كثير من الأحيان.يقدر عدد العاطلين عن لعمل في الوطن العربي حوالي ١٢ مليون فرد و حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة ١٩٩٩ فإن عددا من الدول العربية (السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا) تقع في ترتيب الدول ذات التنمية المنخفضة أو ما يطلق عليه بلدان الفئة الثالثة، و التي يبلغ نصيب الفرد من الاستثمارات الإجمالية حوالي ٠٤ دولارات فقط، بينما يزيد نصيب

الفرد من الاستثمارات في بعض الدول العربية ذات الفئة الثانية (٣٣)، وحسب نفس التقرير ٣١ دولارا، في حين يقارب ٣٠٠ دولارا في الدول ذات الفئة الأولى.

لتبيان أثر الاتجاهات الدولية وأسواق العمل الدولية على العمالة العربية في ظل الأوضاع العربية الاقتصادية السائدة، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة في بعض الدول العربية فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الجامعيين في مصر مليون وثمانمائة ألف عاطل عام ١٩٩٥ ، كما هو معروف بدأت مصر تجربة الانفتاح والخصخصة وتحرير التجارة والأسواق في العديد من القطاعات قبل غيرها من البلدان العربية(٣٤).

أما في الجزائر فقد بدأت سياسات التصنيع الثقيل بواسطة الشركات الأجنبية العملاقة وانتشرت مشاريع تسليم المفتاح باليد منذ مطلع السبعينات وحيث تم التركيز على رفع إنتاجية العمل بالاعتماد على التقنيات الحديثة دون الاهتمام بالتشغيل واستيعاب قوة العمل الفائضة.

تعم البطالة في الجزائر بين الشباب والنساء، فالبطالة والفقر يمكن إرجاع سببهما لما شهدته الجزائر خلال العشرية الماضية من أعمال تخريبية. كما يمكن أيضا الاستدلال باليمن كمثال آخر عن التأثيرات السلبية الناجمة عن الخلافات العربية بالإضافة للعوامل الداخلية، فالبطالة والفقر تفاقما إلى حد خطير بعد عودة العمال اليمنيين من دول الخليج على إثر حرب الخليج الثانية ونتيجة لما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها قوى العولمة التي أدت إلى التضخم الهائل وارتفاع الأسعار وعجز الحكومة عن دفع رواتب بعض فئات العمال و الموظفين.

إن انخراط المنطقة العربية في اتجاهات النظام العالمي الجديد قد

يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاستثمارات في بعض القطاعات التي تختارها القوى الممثلة لهذه الاتجاهات وفي مقدمتها الشركات الدولية وإلى زيادة إنتاجية العمل في بعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالأسواق العالمية، إلا أن النتيجة المتوقعة للعولمة من خلال سياسات المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات متعددة النشاط هي زيادة معدلات البطالة وتعميق الفقر وتعميمه. إذ يستحيل التفكير بأن الرأسمالية العالمية وتيارات أسواق العمل الدولية ستكون قادرة على حل هذه المشاكل الحالية والمتفاقمة في المستقبل . ومن الملاحظ أن أسواق العمل في الدول المتقدمة تسعى فقط إلى جذب الكفاءات والأدمغة النادرة القادرة على التلاؤم مع معطيات التقنيات الحديثة في هذه الدول وذلك خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فتحت الدول الأوربية أبوابها لليد العاملة الأجنبية ومنها العربية ومن مستويات مختلفة في المهارة لإعادة الإعمار وإصلاح ما خربته الحرب.

ثالثا : تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي و الآثار المترتبة عليها

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية لآثارها الاجتماعية و الاقتصادية الخطيرة، حيث طرحت منذ سنوات التحذيرات بشأن ما ستفرزه البطالة في واقع الدول العربية، و دق ناقوس الخطر من جراء عواقبها السلبية على المن القومي العربي، و مع ذلك فإن معدلات البطالة في البلدان العربية تتزايد يوما بعد يوم.

سيتم في الموضع بداية تناول معدلات التشغيل في البلدان العربية و ذلك بهدف إعطاء صورة واضحة للقارئ عن هذه الاقتصاديات، ثم تقديم تحليل للآثار التي تفرزها مشكلة البطالة بها.

١ـ تراجع معدلات التشغيل في الدول العربية

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم و الاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان و الاستقرار له و لمجتمعه، في حين أن البطالة و الحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد و التهميش الاجتماعي علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم حيث تجاوز معدلها ١٩,٥% سنة ٢٠٠١ مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (١٤,٤ %) و البلدان الاشتراكية سابقا (١٣,٥%) و دول أمريكا اللاتينية (٩,٩%) و بعض المناطق الآسيوية (أقل من ٤,٢%).(٣٥)

يجب أن ننوه في هذا المقام إلى تلاشي فكرة أن هناك دولا محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد بالنسبة لحالة دول الخليج العربية، و ما يثير الدهشة أن معدل البطالة في أكبر دول الخليج العربي حجما و تشغيلا و استقبالا للوافدين و هي المملكة العربية السعودية تقارب ٩,٦% بين السعوديين وكذا الأمر بالنسبة لسلطة عمان حيث كان هذا المعدل يتجاوز ١٧,٢% سنة ١٩٩٦ أو قطر بنسبة تقدر بـ ١١,٦% حسب إحصائيات سنة ٢٠٠١ و ليبيا بمعدل ١١,٢% لسنة ١٩٩٨، و هي بطالة ذات طبيعة خاصة أقرب ما تكون إلى البطالة الهيكلية. توعز أسبابها لسياسات التعليم و التدريب و الاستخدام المنتهجة في هذه الدول(٣٦).

أصبح تفشي البطالة بين فئة الشباب خاصة، ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية و المتقدمة على حد السواء تكاد تكون هذه الظاهرة محورا أساسيا لكثير من النقاشات الاقتصادية و القرارات السياسية داخل كل دولة ، حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب مستويات مرتفعة و بشكل متفاوت

فيما بين الدول العربية، حيث بلغ هذا المعدل أقصاه في البحرين ٦٥% سنة ١٩٩٧ و ٦١% في مصر سنة ١٩٩٨، و يتجاوز ذلك في حالة سوريا و تقارب النسبة ٤٠% في فلسطين و المغرب. أما بالنسبة للجنسين، فكان للذكور حظ ثلاثة إناث من البطالة في الجزائر و بالعكس في حالة مصر، فللإناث حظ الذكرين و تقع لبنان بينهما، كما أن هذه النسبة تكاد تتساوى بين الجنسين في البحرين(٣٧).

الأشد وقعا و إيلاما في بطالة الشباب هم حملة الشهادات، حيث أن مؤسسات التعليم و التدريب تبدو و كأنها مولد للبطالة و الدخول المنخفضة وتعمل على هدر جهود التنمية البشرية. انتشرت هذه الظاهرة بداية في مصر و خاصة بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة الذين يمثلون ما يزيد عن ٧٠% من المتعلمين المتعطلين، و بالمقابل فإن ٤,١% فقط من المتعطلين هم من الأميين و نسبة أقل بين من يعرف القراءة و الكتابة بنسبة تقدر بـ ٢,٥% و هي حالة متطرفة و غير أنها سرعان ما امتدت لتشيع بين الدول العربية الأخرى كالجزائر، المغرب، تونس، عمان، الأردن و سوريا...الخ(٣٨).

٢ـ الآثار المترتبة عن البطالة في الوطن العربي

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذريع و ذلك لعدة أسباب مختلفة.

على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن

انعكاساته الاجتماعية.

٢ ـ ١ ـ الآثار الاقتصادية: على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

وفقاً للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي؛ فتقارير المنظمة لسنة ١٩٩٩ تشير إلى إن عدد الشبان العرب العاطلين عن العمل يبلغ نحو ١٢ مليون شخص يشكلون ما نسبته ١٤٪ من القوة العربية العاملة التي تبلغ في الوقت الحاضر نحو ٩٨ مليون شخص. وقد أكد الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن هناك ١٢ مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في حين يعمل ٦ ملايين أجنبي في الوطن العربي، كما أشار إلى وجود أكثر من ٣٠٠ مليار دولار يستثمرها العرب خارج الأقطار العربية، مضيفا أنه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن العربي لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول العربية(٣٩).

توقع الأمين العام لمنظمة العمل العربية أن يصل عدد الباحثين عن فرص عمل في المنطقة العربية سنة ٢٠١٠ أكثر من ٣٢ مليون شخص، وأضاف أن عدد السكان النشطين اقتصادياً سيرتفع من ٩٨ مليون شخص حالياً إلى نحو ١٢٣ مليوناً سنة ٢٠١٠(٤٠). ومما يزيد في خطورة ظاهرة البطالة ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصاءات الرسمية بنحو ١,٥٪ من حجم قوة العمالة العربية في الوقت الحاضر، تشير نفس الإحصائيات(٤١)

opelkandil.com

إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية كانت خلال الأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦ و ١٩٩٧ نحو ٣,٥٪، ارتفع هذا المعدل إلى نحو ٤٪ في الوقت الحاضر، وإذا كانت الوظائف وفرص التشغيل تنمو بمعدل ٢,٥٪ سنوياً، فإن العجز السنوي سيكون ١,٥٪ وعليه فإن عدد العمال الذين سينضمون إلى العاطلين عن العمل سنوياً سيبلغ نحو ١,٥ مليون شخص.

يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١٪ سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٢,٥٪، أي نحو ١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى ١,٥ %، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر ١٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو ٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي. ومما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية والمصدرة للعمالة(٤٢).

كما أن إحالة الكفاءات العربية ذات التكوين العالي في بعض البلدان العربية و التي تشغل مناصب عمل سواء كانت غير مناسبة لتكوينهم أو لسبب أنهم يعتبرون بمثابة عاطلين يتلقون مقابلا لا يتعدى ما تمنحه الدول المتقدمة كمنحة للعاطلين، من النتائج الخطيرة لهجرة الكفاءات العلمية في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية والتربوية التي انفق على تعليمها وإعدادها أموالا وجهودا كبيرة، حيث تؤدي هذه الهجرة لإعاقة عملية التقدم، وإبطاء حركة التنمية وإضعافها في هذه الدول.

تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش

openkandil.com

بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة.تقدر دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ ١,٥٧ مليار دولار سنويا(٤٣)، وجاء في ذات التقرير أنه وفي الوقت الذي تدفع فيه الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربية، فان دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الأدمغة من خلال تقديم الإغراءات المادية والحياتية الكبيرة، لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ باللامعين من العقول الأجنبية المتخرجة من جامعاتها، وإذا كانت الدول التي تشهد هذه الهجرة تحقق فائدة من تحويلات المغتربين في الخارج إلى ذويهم، وقد تصل هذه العائدات إلى مبالغ كبيرة كما هو الحال في اليمن ومصر ولبنان، فإن سلبيات هذه الهجرة تبقى اكبر بكثير.

٢ ـ٢ ـ الآثار الاجتماعية: تبرز إلى السطح ظاهرة من اخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة و يستعصي حلها.إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع .

تشير الدراسات(٤٤) أنه يمكن للبطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية

والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. و وفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقما على المجتمع. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك.

كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. أضف إلى ذلك أن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى

اعتلال في الصحة النفسية لديهم . تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل ١,٧٪، سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته ٣٦٪ من سكان الدول العربية تحت خط الفقر و أن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى ١٥٠٠ دولاراً سنوياً(٤٥).

تؤكد الدراسات الاجتماعية إلى أهمية دور رأس المال العربي في القضاء على معدلات الفقر المتزايدة، مبينة أن استثمار جزء يسير من الأموال العربية المهاجرة خارج البلاد العربية تكفل القضاء على الفقر العربي. تشير كافة التقارير والبيانات الإحصائية إلى أن أزمة البطالة بدأت التنامي والتوسع وسط مجتمعات عربية متعددة كالعراق، فلسطين، الجزائر، مصر وسورية، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي السابقة. كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة بالمنطقة. ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل.

حسب تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية، اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغم شدة القيود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على وظيفة في هذه الدول لكن هذه القوارب تحولت إلى

مصدر للمآسي خاصة بعد الإنتشالات المتكررة لجثث المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر الأبيض المتوسط .ويُتوقع أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية رغم القيود التي تزداد شدة.

رابعا : جهود و مقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي

تجاه وضع البطالة في البلدان العربية تطرح جملة تساؤلات نفسها بإلحاح، و هي تشكل تحديات جدية في الوقت الحاضر و المستقبل أمام أسواق العمل العربية، و إذا كانت هذه التحديات قد أصبحت واضحة للعيان، فلا بد من التساؤل حول ما أنجزته الدول العربية للخروج من مأزق البطالة و مواجهة تيارات العولمة و اتجاهاتها ضمن استراتيجيات علمية و واقعية لرفع مستوى العمالة الكمي و النوعي في الوطن العربي، سيتم ذلك من خلال تناول النقطتين التاليتين :

- الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة؛
- المقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي .

١ـ الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة

تعد ظاهرة البطالة و خاصة في أوساط الشباب العربي من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبية، و هذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالة كأولوية وطنية و عربية، و هذا الصدد سنتناول نوعي الجهود العربية المبذولة في هذا الشأن للتصدي للظاهرة و المتمثلة فيما يلي :

- الجهود الفردية ؛
- جهود منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل و الحد من البطالة.

١ـ١ـ الجهود الفردية : تبذل الدول العربية جهودا منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنها في نظر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن،

Oberkanal.com

ففي مصر(٤٦) تركزت الجهود في تشغيل الشباب بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، و رصدت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة نصفها من موازنتها العامة، و انصب اهتمام الصندوق على دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين بتمكينهم من أراض زراعية مستصلحة .

أما في الأردن، فقد بذلت الحكومة جهودا مضنية لتشغيل الشباب رغم شح الموارد المالية و ذلك عن طريق صندوق التنمية و التشغيل، كما تعمل جهات أخرى على دعم هذا الاتجاه و منها صندوق المعونة الوطنية، صندوق الزكاة و صندوق الملكة عالية للعمل الاجتماعي و التطوعي، غير أن إسهاماتها بقيت محدودة للحد من اتساع حجم ظاهرة البطالة في هذا البلد(٤٧).

و في تونس فتم اعتماد برنامج عمل منذ سنة ١٩٩٨ خاص بتنفيذ عقود تربط بين التدريب و التشغيل، و استفاد منه قرابة ٦٠% من ذوي التعليم المتوسط و ٣٨% من ذوي التعليم العالي.و في نفس السياق اعتمدت معظم دول الخليج العربي على إعادة تنظيم توظيف الوطنيين بجهود نشطة، و وضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل المواطنين بدلا من الأجانب، و التي تقدر الإحصائيات عددهم بحوالي ٩ مليون عامل(٤٨).

في الجزائر فقد اتخذت الدولة عديدا من الإجراءات للتخفيف من ضغوط سوق العمل(٤٩)، و التي تجسدت من خلال البرامج الخاصة بتشغيل الشباب التي ورثت عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة ١٩٩٠ و الهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل و هذا لتخفيف ضغوط سوق العمل، تقليص البطالة، تخص الشباب العاطل و مساهمة الجماعات

المحلية في خلق الوظائف. وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين 3 إلى 12 شهر، ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل الشباب منذ سنة 1996 ثم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب. إضافة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي أنشأ سنة 1994 وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية ووضع عمليا سنة 1997، و يموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وخلال سنة 2003 تم توظيف 538 ألف عامل وتم إنشاء حوالي 190 ألف مؤسسة مصغرة، وتساهم بـ ٧ % في القيمة المضافة.

كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة ١٩٩٨ سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين(٥٠)، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدرا بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري فيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. و رغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري .

١ـ٢ـ جهود منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل و الحد من البطالة

إيمانا منها بما سيحققه التعاون و التكامل في ميدان العمل من ضمان حقوق الإنسان العربي، فقد بادرت المنظمة منذ نشأتها و ضمانا منها لتحقيق أهدافها القومية من خلال كافة الهياكل التابعة لها و بالأساليب و الوسائل المتاحة لها لأجل تفعيل أنشطتها و برامجها على المستويات القطرية، الإقليمية، العربية و الدولية .

تعتبر منظمة العمل العربية القوى العاملة إحدى أهم مقومات التطور الاقتصادي لأي دولة بغض النظر عن نظامها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و بالتالي حري بها أن تستهدف خطط و برامج التنمية العربية تعبئة الموارد البشرية و تطوير كفاءتها و استغلالها بأفضل ما يمكن، و لا يتم ذلك إلا في إطار نظرة شاملة لعملية التنمية.

قد اتسع مفهوم تنمية القوى العاملة العربية من مجرد إعداد القوى العاملة وفقا لاحتياجات سوق العمل ليشمل التأمينات الاجتماعية و الصحة و السلامة المهنية و الرعاية الاجتماعية و التثقيف العمالي، و قد احتلت المرتكزات السابقة أولوية متقدمة في اهتمامات و انجازات و نشاطات المنظمة و ذلك لأجل المساهمة في الحد من تفاقم معدلات البطالة

و تطوير أساليب التشغيل و تنقل العمالة بين البلدان العربية. باعتبار أن الموضوعات المتعلقة بتنمية الموارد بجميع أشكالها يمثل رافدا لقضايا التشغيل و مساعدا مهما في ردم الفجوة بين الإختلالات الناشئة نتيجة وجود فوارق بين مخرجات التعليم و التكوين المهني من جانب و احتياجات سوق العمل من جانب آخر.

بدأت اهتمامات منظمة العمل العربية بوضع استراتيجيه عربية لتنمية القوى العاملة(٥١) في وقت مبكر حيث كانت ضمن بنود جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي (طرابلس ١٩٧٥) ، ثم جاءت كاستجابة مباشرة لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (قمة عمان 1980) فناقش مؤتمر العمل العربي موضوع إستراتيجية تنمية القوى العاملة على مدى ثلاثة دورات وصولا إلى إقرارها في دورته الثالثة عشرة (بغداد 1985).**(44)** ومع تفاقم مشاكل البطالة في الوطن العربي تزايدت عناية مؤتمر العمل العربي بالقضايا المتعلقة بالتشغيل(٤٥)، حيث تم إقرار الإستراتيجية العربية للتشغيل في الدورة العشرين لمؤتمر العمل العربي (عمان 1993) . تواصلت عناية منظمة العمل العربية بقضايا تنمية القوى العاملة العربية والتشغيل، وذلك من خلال إدراج موضوع " تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة " ضمن بنود جدول أعمال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر العمل العربي (القاهرة 1999) لاتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن. و قد نتج عن دراسة اللجنة الفنية التي تم تشكيلها من بين أعضاء المؤتمر العام للبند التاسع من جدول أعماله تحت عنوان " تنمية الموارد البشرية في مواجهة البطالة " التوصل إلى إصدار العديد من التوصيات بخصوص تنمية الموارد البشرية العربية.

تم إعداد مشروع الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل

opelkandi.com

من خلال الخطوات التي اتخذها مكتب العمل العربي عبر عدة جولات ماراطونية (٥٢)، بدءا بأعمال الدورة الثامنة و العشرين لسنة ٢٠٠١ و انتهاء بالدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي بتونس سنة ٢٠٠٣ والذي تم فيه إقرار الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة و التشغيل واعتبارها إلزامية لمنظمة العمل العربية في إطار خطط وبرامج عملها المستقبلية ، وعدت بمثابة قاعدة استرشادية مشتركة لخطط التنمية القطرية في المجال الاجتماعي خاصة و مرجعا رئيسيا للجهود غير الرسمية والثنائية وشبه الجماعية في المجال الاجتماعي. و عموما فقد تم التركيز من خلال الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل على ضرورة وأهمية تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومتطلبات واحتياجات سوق العمل.

٢ـ المقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي

تعد البطالة بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، و أيا كانت التجارب العربية للتصدي لها فإن المطلوب هو وضع إستراتيجية وطنية و عربية شاملة آخذة بعين الاعتبار الإجراءين التاليين:

- إجراءات الأجل القصير و المتوسط ،
- إجراءات الأجل الطويل.

٢ـ١ـ إجراءات الأجل القصير و المتوسط: و الهدف من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية، و عموما يمكن تحديدها فيما يلي:

- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و ذلك من خلال التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب في مجال المهن اليدوية و نصف الماهرة، خاصة أن مزاولة هذه المهن تعتمد أساسا على

الكفاءة الشخصية و الخبرة، و تحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، و يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية؛

- أن تضع الحكومات العربية برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين و المؤهلين للعمل في هذه القطاعات، مع أن هذا الاقتراح يحمل بين طياته حلا جزئيا للبطالة، إلا أنه سيسهم في نفس الوقت في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة؛

- دعم حماية و تشجيع القطاع الخاص المحلي و خاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي، شريطة أن تتناسب المزايا و الحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية؛

- إحياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، خاصة التي وجدت في العوائد الريعية ملاذا لتنفيذ خططها في المجالات المختلفة ألا هو قطاع الخدمات السياحية، حيث تمتلك أغلب الدول العربية فضاءات سياحية ستمتص كما هائلا من العاطلين لو أحسن استغلالها؛

- تعريب العمالة العربية و يتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات و مهن معينة مثل دول الخليج العربية؛

- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة في الوطن العربي من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، وتعتبر ملائمة جدا لظروف الدول العربية وذلك لعدة اعتبارات أبرزها زيادة معدلات نمو السكان وبالتالي حجم القوى العاملة وانتشار البطالة وبمعدلات متزايدة وخاصة بين الخريجين الجدد؛

obeikandl.com

- الربط بين أساليب ومناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل وتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر وذلك تماشياً مع قضايا الساعة المطروحة حول التصدي لمشكلات البطالة؛

- ربط شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب طبقاً لمستويات المهارة المحددة لرفع معدلات الاستفادة من القوى العاملة العربية والعمل على استقرارها داخل الوطن العربي.

٢ـ٢ـ إجراءات الأجل الطويل: يقصد بالأجل الطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات هيكلية في الظاهرة محل الدراسة، وعليه فإن اقتلاع جذور البطالة بالدول العربية على المد الطويل، سيتوقف على قدرة هذه الدول على خلق البيئة أو القواعد التي ستسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد الذين سيدخلون سنويا لأسواق العمل العربية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إستراتيجية للنمو و العمالة، ومهما يكن من أمر فإن هذه الإستراتيجية يجب أن تتضمن تحقيق المساعي التالية :

- تحسين الأداء الاقتصادي العربي و تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، و إزالة كافة القيود التنظيمية و القانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، و التي تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي، و لاشك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية من شانه المساهمة في كبح جماح مشكلة البطالة في هذه الاقتصاديات.

- زيادة الاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نمو يسمح لها بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل واستيعاب نسبة من العاطلين إذا ما أرادت الحد من تفاقم معدلات البطالة.

obeikandl.com

- معالجة تشوهات الأسواق في الدول العربية، لأنه كثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية و الطفيلية التي تسيء إلى استخدام الموارد و توزيعها على المجالات المختلفة.

- ضرورة اعتماد و تنفيذ برامج عربية ملائمة للتنمية البشرية تنفذ على المدى الطويل، يتسنى من خلالها الارتقاء بمستويات التعليم و الصحة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك حتمية للارتقاء بمستويات إنتاجية العمل الإنساني العربي، و في ذات الوقت تمثل أحد المصادر الرئيسية للنمو و التنمية في الوقت الراهن.

- تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة . وفي الظروف الراهنة فان الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل ،وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية ،وعملية التكامل تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة في الدول العربية، وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الإنتاج بين الدول العربية.

- اعتماد قاعدة معلوماتية عربية للوظائف المطروحة و الباحثين عنها لإزالة الغموض الذي يكتنف سوق العمل العربي، و يجب هنا التنويه بضرورة الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قاعدة معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام و الخاص.